الثانية بأسبوع.. تظاهرة ببروكسل رفضاً لزيارة رئيس المجلس الأوروبي للسعودية

التغيير

تظاهر عشرات من نشطاء حقوق الإنسان في العاصمة البلجيكية "بروكسل" ضد الزيارة المرتقبة لرئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل إلى المملكة نهاية يونيو الجاري.

وشارك العشرات بدعوة من الفيدرالية الدولية للحقوق والتنمية (إفرد) في الفعالية الثانية من نوعها في بروكسل خلال أسبوع.

ورفع المشاركون صورا لمعتقلي رأي ومعارضين في سجون المملكة ، كما حملوا رسوم كاريكاتير تنتقد السجل الحقوقي الأسود للمملكة وانتهاكات محمد بن سلمان.

وردد المعتصمون هتافات تطالب بموقف أوروبي أكثر حزما ضد انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة ، وطالبوا بالضغط على الرياض للإفراج عن معتقلي الرأي وإطلاق الحريات العامة في المملكة.

وقبل أيام، شارك العشرات بوقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل، وأعلن هؤلاء عن رفضهم ضد الزيارة ميشيل المقررة إلى المملكة نهاية حزيران/يونيو الجاري.

لكن جاءت الوقفة ضد زيارة المسؤول الأوروبي إلى المملكة بتنظيم من الفدرالية الدولية للحقوق والتنمية (إفرد)، ورفع المشاركون في الوقفة صورا لمعتقلي رأي ومعارضين في سجون المملكة ، إضافة إلى رسوم كاريكاتير تنتقد السجل الحقوقي الأسود للمملكة وانتهاكات محمد بن سلمان.

ووجهت الفدرالية الدولية للحقوق والتنمية (إفرد) رسالة إلى شارل ميشيل رئيس المجلس الأوروبي لمطالبته بإلغاء زيارته المقررة إلى المملكة ، وأبرزت في رسالتها أن سلطات الرياض تواصل تسجيل انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان.

وأكدت أنها لم تحقق العدالة في قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي داخل مبنى قنصليتها بإسطنبول مطلع تشرين أو/لأكتوبر 2018.

ونبهت إلى مواصلة السلطات في المملكة اعتقال مئات النشطاء والمحامين، والصحفيين والكتاب والمفكرين المطالبين بإصلاحات وسط غموض يلف أماكن تواجدهم ومصيرهم وتوثيق تقارير عن تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة.

وأكدت أن الرياض تنتهك حتى أبسط الحقوق مثل حرية التعبير والتجمّع وتمنع أي معارضة سلمية داخل المملكة غير أن الرياض تلاحق المعارضين المقيمين في الخارج بالتهديد وتشويه السمعة والتجسس.

لكن دعت الفدرالية الدولية في رسالتها شارل ميشيل إلى عدم شرعنة إدارة تقوم بأبشع انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك عبر زيارة المملكة ولقاء مسئوليها قبل وقف ما تشده البلاد من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وذكّرت ميشيل بتصريحاته التي أطلقها في نوفمبر الماضي أن قضية حقوق الإنسان وترقيتها وصونها والدفاع عنها من أولويات الاتحاد الأوروبي وتم مناقشتها مع المملكة.

ولفتت الفدرالية إلى أن الاتحاد الأوروبي سبق أن أثار مرارا التجاوزات المسجلة في ملف حقوق الإنسان، إضافة إلى الانتهاكات التي ترصد والتي تم الحديث عنها من دون أن تستجيب السلطات في المملكة بخطوات فعلية وملموسة لوقفها.